



دار المنظومة  
DAR ALMANDUMAH  
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: دور الثقافة والتعليم في التنمية العربية (ندوة خبراء) الشارقة  
15 - 17 ديسمبر 2002

المصدر: مستقبل التربية العربية - مصر

المؤلف الرئيسي: زاهر، ضياء الدين

المجلد/العدد: مج 9، ع 28

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2003

الشهر: يناير

الصفحات: 247 - 259

رقم MD: 21041

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: ACI, EduSearch

مواضيع: العالم العربي، ندوة دور الثقافة والتعليم والتنمية العربية، الثقافة العربية، التنمية الشاملة، السياسة التعليمية، المناهج، تنمية الموارد البشرية، الأحوال الثقافية، التربية الإسلامية، الثقافة الجماهيرية، التطوير التربوي، الإصلاح التعليمي، البحوث التربوية، التدريب المهني، التربية الخاصة، المرأة العربية

رابط: <http://search.mandumah.com/Record/21041>



## دور الثقافة والتعليم في التنمية العربية

(ندوة خبراء)

الشارقة ١٥ - ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢

(مكتب اليونسكو الإقليمي - الشارقة - الدوحة - المركز العربي للتعليم والتنمية)

أ. د. ضياء الدين زاهر

فى ضوء الاتفاق بين مكتب اليونسكو الإقليمي (بيروت - والدوحة) والمركز العربي للتعليم والتنمية عقدت فى مدينة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة على امتداد ثلاثة أيام ندوة خبراء حول " دور الثقافة والتعليم فى التنمية العربية " تحت رعاية دائرة الثقافة والإعلام بإمارة الشارقة .

وقد انطلقت هذه الندوة من كون الإنسان محور التنمية وهدفها ، وتأكيداً على الانبعاث الجديد لقضية الثقافة والتنمية ، بل إعادة اعتبار لها من زاوية الاستراتيجيات المستقبلية نظراً لحاجة الإنسان المعاصر المتزايدة إلى توطيد الهوية الثقافية للشعوب فى مواجهة طغيان التطور المادى وتحكمه بسلوك البشر ، ومعضلة العولمة وتأثيراتها المتوقعة على روحية الإنسان وانتمائه الثقافى والتاريخى . فالعالم اليوم يجتاز مرحلة تاريخية جديدة نتيجة لتحديات علمية وتكنولوجية رئيسة فى المجالات السياسية والاجتماعية تتطلب إجراء تغييرات حقيقية فى أطر ومناهج وأساليب التعليم والإبداع الثقافى ، ومدى علاقاتها بأبعاد التنمية البشرية الأخرى : الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

ويعتبر كثير من العلماء أن الثقافة والتربية هما وجهان لعملة واحدة ، فمن الثقافة يستقى التعليم مضمونه وأهدافه ، ونتائج التعليم ومخرجاته فى دولة ما تصب فى رصيدها الثقافى ، فالعلاقة بين الثقافة والتربية علاقة جدلية يصب كل منهما فى الآخر ، وهى علاقة توأمة ، وتلعب هذه التوأمة دوراً أساسياً فى تشكيل البعد المعرفى والقيمى للتنمية البشرية ، فيتعدى هذا الدور النظر إليه كأداة لتعزيز النمو الاقتصادى ، فلكل منهما أهداف وقيم مستقلة لتنمية الإنسان ، وتمثل الثقافة الأساس الاجتماعى لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، حيث يمتد تأثيرها إلى أنشطة

(\*) أستاذ التخطيط والدراسات المستقبلية بجامعة عين شمس ورئيس التحرير .

مختلفة مثل الأنشطة البيئية والسكانية والسلطة والنفوذ وطريقة العمل في مؤسسات المجتمع المختلفة . للتعليم كذلك قيمه وأهدافه الذاتية المستقلة بجانب دوره الأساسى .

وتأسيساً على هذا كله فقد تركزت أهداف هذه الندوة الهامة حول خمسة أهداف هي :

- تقييم الجهود المبذولة عربياً لتفعيل دور الثقافة والتعليم فى التنمية .
- التعرف على إشكاليات الثقافة العربية وخصوصياتها .
- وضع تصورات وتوجهات للإرتقاء بمستويات التفاعل بين مجالى الثقافة والتربية لخدمة التنمية .
- وضع تصور مبدئى لمشروعات تجريبية تعزز التفاعل بين الثقافة والتعليم .
- اقتراح آليات عملية لتفعيل العلاقة بين الثقافة والتربية فى العالم العربى .

وقد شارك فى أعمال هذه الندوة عديد من المفكرين والتربويين وعلماء الثقافة من مختلف أنحاء العالم ، وفى مقدمتهم الدكتورة والأساتذة : حامد عمار ، السيد يسين ، سامى خشبة ، ضياء الدين زاهر ( مصر ) ، منير فاشة ( جامعة هارفارد بالولايات المتحدة ) ، وجوس ليثيلو ( فرنسا ) وماسجد الكيلانى ، ونجيب محفوظ ، وحמיד الزرى ، وعبد الله بو بطانة ، وصالحة غايش ، وحجازى إدريس ، وأحمد جمال عثمان .

وجاء برنامج الندوة على النحو التالى :

الأحد ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢

- الجلسة الافتتاحية .
- الجلسة العامة الأولى : ( التنمية العربية والتحديات الثقافية للعولمة ) .  
رئيس الجلسة : أ. د. محمد دياب موسى
- المتحدث الأول : د. عبد الله بو بطانة : ( العولمة ودور التعليم العالى فى التنمية الثقافية )
- المتحدث الثانى : أ. د. حامد عمار : ( البعد الثقافى فى التنمية العربية ) .
- المتحدث الثالث : أ. السيد يسين : ( العولمة وندايعانها الثقافية ) .
- الجلسة العامة الثانية : ( التعليم من منظور ثقافى تنموى )  
رئيس الجلسة : أ . ماجو بو شليبي

المتحدث الأول : أ. د. ضياء الدين زاهر ( الوضعية التنموية للتعليم العربي من منظور الإستدامة ) .

الفترة المسائية : طاولة مستديرة حول : الثقافة الشعبية كمكون للتعلم - مداخلة أوليان :

أ. د. حامد عمار .

أ. د. سامي خشبة .

الاثنين ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢

- الجلسة العامة الثالثة : ( دور الثقافة العلمية والدينية في بناء العملية التربوية المستقبلية )

رئيس الجلسة : أ. د. حميد ناصر الزرى

المتحدث الأول : أ. د. نجيب محفوظ ( الأبعاد العلمية للتربية ) .

المتحدث الثانى : أ. د. ماجد الكيلانى ( دور الثقافة الدينية في العملية التربوية ) .

- الجلسة العامة الرابعة : ( دور الآداب والفنون في العملية التربوية )

رئيس الجلسة : أ. د. حامد عمار

المتحدث الأول : د. حجازى أدرىس ( الأنشطة الثقافية والفنية كجزء أساسى فى العملية

التربوية : الواقع والتحديات ) .

المتحدث الثانى : أ. د. سامى خشبة ( المكونات الإبداعية فى الأنشطة التربوية والتعليمية :

رؤية نقدية ) .

- الجلسة العامة الخامسة : ( تجارب عربية ودولية ثقافية رائدة ) .

رئيس الجلسة : أ. السيد يسين

المتحدث الأول : د. منير فاشة ( تجربة الملتقى التربوى العربية ) .

التجربة المصرية : ( مشروع القراءة للجميع ) .

الثلاثاء ١٧ ديسمبر ٢٠٠٢

- الجلسة العامة السادسة : ( تجارب عربية ودولية ثقافية رائدة ) .

رئيس الجلسة : أ. د. أحمد جمال عثمان

المتحدث الأول : د. شوقى عبد الأمير ( كيفية الاستفادة من مشروع " كتاب فى جريدة " فى

العملية التربوية ) .

المتحدثة الثانية : جوسى لنييلو ( بعض التجارب الأوروبية فى تفعيل دور الثقافة فى التربية ) .

المتحدثة الثالثة : أ. صالحة غايش ( تجربة أندية الفتيات فى الشارقة ) .  
المتحدث الرابع : أ. ماجد بوشليبي ( تجربة الشارقة الثقافية ) .

- الجلسة السابعة : مجموعات عمل متوازية :  
مناقشة عمل المجموعات واستخلاص النتائج .  
مناقشة التقرير الختامى وإجازته .

صدور إعلان الشارقة التالى :

## إعلان الشارقة

### " دور الثقافة والتعليم فى التنمية العربية "

- ومن خلال منطلقات ما جرى فى الندوة من أوراق ومناقشات:  
إدراكا لخطورة التحديات التى تواجهها أمتنا العربية والمخاطر والمعوقات التى تعترض مسيرة تنميتها، والتى تفرضها تيارات العولمة ومتغيراتها؛
- وإيماننا بقدرة أمتنا العربية على مواجهة تلك المخاطر، وعلى الاستفادة من إمكانات الثورة المعرفية ومن فرصها المتاحة، بغية تعظيم مواردها الإنمائية،
- وتقديراً للموقع الذى تحتله "الثقافة" كمحور أساسى فى عملية التنمية الوطنية والقومية، إذ يؤثر فيها ذلك المحور كما يتأثر بها، مداً وجزراً، تقدماً وانكماشاً؛
- ووعياً بأنه لا يمكن للتنمية أن تؤتى ثمارها إلا من خلال سياقات ثقافية واجتماعية مساندة تنطلق من قيمها وخصوصياتها وتطلعاتها نحو المستقبل؛

- ومتابعة ناقدة للتحويلات التي طورت مفهوم التنمية وأهدافها من مجرد كونها عملية نمو اقتصادي، معياره زيادة الدخل القومي الإجمالي، ومن تركيز على مجرد حلول ونماذج تقنية مستخدمة في الخارج دون أن تأخذ في اعتبارها الموروث الثقافي والخصوصية الحضارية للمجتمع العربي، إلى تنمية للبشر وتوسيع لاختياراتهم الحياتية. اجتماعيا واقتصاديا وتربويا في إطار المفهوم الجديد للتنمية البشرية المستدامة.
- وانطلاقا مما يطرحه هذا التحول من نقلة في أهداف التنمية الموجهة نحو إدراك متجدد لتوجهات حيوية جديدة في الفكر والفعل على اتساع المنطقة العربية، سواء ما يتصل فيها بالبشر كغاية ووسيلة أو في توظيف مختلف الموارد المتاحة المادية والبيئية والروحية.
- وتأكيذا على الأهمية البالغة لدور كل من الثقافة والتعليم في تجسيد كافة القيم التنموية المؤثرة في مختلف المنظومات المجتمعية، تطويرا لها، وتجديدا لنسيجها، وزيادة في كفاءتها وفعاليتها.
- وإدراكا لطبيعة الإختلالات والإشكاليات التي تحيط بالمنظومة الاجتماعية، وتغوق أدائها، وتحقيق أهدافها الكبرى، من حيث إنجازها لمهام توفير الثقافة للجميع، والتعليم للجميع، وتوسيع فرص التعليم المستمر مدى الحياة للجميع، فضلا عن عدم الوفاء بتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، أضف إلى ذلك القصور والمحدودية في فاعلية الجهود التنموية في معظم الأقطار العربية.
- والالتزاما بضرورة معالجة أهم مظاهر التردى في نوعية مخرجات التعليم في ارتباطه بالاحتياجات التنافسية في سوق العمل الدولي، وما يتطلبه ذلك من معارف ومهارات وقدرات على التفكير والتعامل مع مجتمع الإنتاج كثيف المعرفة مما تفرضها متغيرات الموجة الحضارية الثالثة، علميا وتكنولوجيا ومعلوماتياً واتصالياً،

### وتأسيساً على ما سبق

تواصي المجتمعون على التوجهات والأسس التالية الكفيلة بتوثيق التآزر بين ثلاثية الثقافة والتعليم والتنمية، ضمن منظومة عربية متكاملة مستدامة، وعلى تضمينها في إعلان الشارقة على النحو الآتي:

- (١) لما كانت المعرفة قوة، والقوة معرفة، يصبح من الضروري أن يسعى المجتمع العربي إلى اكتساب المعارف الجديدة والمتجددة، وتمثلها، وضمها، وتوظيفها في تطوير مقومات التربية العربية مما يؤدي إلى تفعيل إمكاناتها في إنتاج معرفة ذاتية، تقترب بها على مراحل في حركتها نحو بلوغ مجتمع المعرفة الذي يلتقى فيه العلم ليتلاقح مع تراثنا الثقافي وخصوصيتنا الحضارية وقيمنا الدينية. وينجم عن ذلك ما يضاعف من حيوية وطاقات للإنسان العربي ولمعدلات مطرده في مسيرة تنميته. يتمثل فيما تتضمنه من القيم والمعاني والتوجهات التي تحكم مختلف أنشطة التنمية، يصبح التفاعل بين قيم الموروث الثقافي وقيم مجتمع المعرفة ضرورة ملحة لمسيرة الحاضر وصيرورة المستقبل المنشود.
- (٢) أن حركة تطوير التعليم من أجل تعليم المستقبل يتجه في المقام الأول إلى التنمية البشرية وتكوين الإنسان الجديد، بديناً وعقلياً ومهارياً واجتماعياً وروحياً، ليمثل مع القيم الثقافية توما يدفع بجهود التنمية وتحسين نوعية الحياة بصورة أفضل وأكمل وأجمل.
- (٣) غدا من الأسس الجوهرية في الرؤى المستقبلية لتطوير المجتمع أن تزدهر التنمية حين تصبح هي ثقافة العلم، وحين يصبح العلم ثقافة المستقبل.
- (٤) لم تعد التنمية مقتصرة على مجرد النمو في إنتاج السلع والخدمات؛ بل غدا الوفاء بحاجات الإنسان المادية والاجتماعية والمعنوية والروحية، وتوسيع خياراته الحياتية، هو الهدف الرئيسي لجهود التنمية، وتعتبر مختلف النشاطات الأخرى وسائل وآليات لتحقيق الرفاه الإنساني.. كما يصبح الإنسان في الوقت ذاته صانع التنمية ومجدد نشاطاتها. وهذا يعني أن تدور جهود التنمية حول الإنسان، دون انتظاره لما قد تجود به عوائد الإنماء الاقتصادي باعتبارها من بين أهم وسائل تحسين أحواله وأحوال بيئته...
- (٥) كذلك تستهدف التنمية البشرية في التحليل النهائي تحقيق "الإصاف" بين الأجيال حفاظا على حق الأجيال الحالية من موارد وطاقات وإمكانات. ويرتبط ذلك كله بالتوظيف الرشيد للموارد والعمل على سلامة البيئة وإصحاحها، وصيانتها من مختلف ضروب التلوث البيئي والاجتماعي والسلوكي.

- (٦) لقد أصبح من ضرورات التنمية العربية أن تتلاقح القيم والمعاني الثقافية مع دور التعليم في خلق القوى المحركة لمسيرة التنمية حاضرا ومستقبلا، وعلى تكوين وعي وبصيرة ناقدة بمختلف متغيرات العولمة وهيمنتها، ومحاولاتها تمييط وقولبة القيم والخصوصيات الثقافية للأمم على نحو كوني، أحادي المرجعية في طمس معالم تلك الخصوصيات.
- (٧) يقتضى التخطيط الاستراتيجي لكل من الثقافة والتعليم التوسع على البعد "الأفقى" الجغرافي، بحيث تتاح الموارد التنموية اللازمة، بما يؤدي إلى التوسع في توفير فرص متنوعة للثقافة والتعليم لفئات جديدة ومتزايدة من السكان، صغاراً وكباراً وكهولاً، إناثاً ورجالاً، حضراً وريفاً وبادية.
- (٨) ومن أبعاد التنمية الثقافية والتعليمية إتاحة مزيد من فرصها، إلى أطول عدد من السنوات مستهدفة تحقيق أهداف التنمية والاستمتاع بتلك الفرص بحيث يغدو التنقيف والتعليم عمليات مستمرة لمدى الحياة.
- (٩) ومن أبعاد التخطيط الاستراتيجي لكل من الثقافة والتعليم العمل على التجويد والارتقاء بنوعية كل منها والتميز في منتجاته ومخرجاته، والسعي إلى التوظيف الأمثل لمنجزات الثورات المعرفية. وبذلك يصبح الإنتاج الثقافي محققاً لإبداعات الأمة العربية، تتكامل فيها عناصر الأصالة مع روافد المنجزات العالمية !
- وفي مجال التعليم يتم التركيز على تحول العملية التعليمية من مجرد التعليم والتلقين إلى عملية للتعلم والتعلم الذاتي، وإعادة التعلم مدى الحياة، وذلك في استجابة لتداعيات طوفان المعلومات والمعارف المتدفقة من الثورة المعرفية.
- (١٠) ويتطلب التخطيط والتطوير أيضا إيلاء مهمات البحث والتقييم في كل من الثقافة والتعليم موقعها الحاسم في إثراء أوارها الإنمائية، ضمانا لسداد عمليات التطوير والتجديد فيها، سواء من حيث تقييم الأوضاع الحالية أو استشراف التوجهات المستقبلية.
- (١١) إن من أهم مقتضيات البحث إعداد وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة القادرة على القيام بمهمات ذلك الجانب من أنشطة التطوير والتجويد؛ مستغلة إمكانات القدرات الإدارية والعلمية والتكنولوجية.



(١٢) إن ثورة المعلوماتية والاتصالية توفر مجالاتها ووسائل فعالة في بناء قواعد للبيانات الدقيقة والمعلومات المتجددة التي تعين على عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، الأمر الذي يقتضى من ميادين الثقافة والتعليم الاهتمام بتأسيس قواعد ونظم للمعلومات. وهذا يتطلب التوسع في تعليم لغاتها ورمزها وتدريب العاملين في كل من مؤسسات الثقافة والتعليم كشرط أساسى من شروط الإبداع الثقافى والتميز في عمليات التعليم والتعلم. ومن مقتضيات الإفادة من تلك الثورة المعرفية والاتصالية، تزويد مواقع العمل والتعليم بأهم آلياتها من الحاسوب وبرمجياته المتاحة أو المعدة لمقاصدها المنشودة إلى جانب شبكة الإنترنت، هذا إلى جانب الإفادة الناقدة من برامج الإذاعة والتلفزيون والفضائيات.

(١٣) العمل على تجويد وتطوير المؤسسات الثقافية والتعليمية الحالية والسعى نحو صياغة وإحداث بنى جديدة لها ومعها لتلائم ضرورات التحول نحو مجتمع المعرفة، وتعظيم إمكانات وعوائد مختلف المؤسسات الثقافية والتعليمية.. وتأتى في مقدمة هذه الأشكال التنظيمية "البنى الشبكية" غير الرأسية وغير البيروقراطية الجامدة تلك التى توسع فرص التفاعل والتواصل والتنسيق والاستغذية المتبادلة بين مختلف أطراف العمل الثقافى والتربوى، وبهذا يفسح للمبادرات والمشاركات الحقيقية فى اتخاذ القرار لكافة الأطراف المعنية بالمؤسسات الثقافية والتعليمية.

(١٤) ويشمل التطوير الاستراتيجى مختلف أنواع التغيير والإنتاج الثقافى من الآداب، والفنون، والثقافة الجماهيرية، والثقافة العلمية، وثقافة المواطنة، والثقافة الدينية. هذا إلى جانب ما توفره المكتبات الحديثة، والمتاحف، ودور النشر، والمنشآت والروابط الثقافية والعلمية، من نشر وترسيخ للقيم الإنمائية الممهدة ليزوغ مجتمع المعرفة العربى. ومن الضرورى كذلك أن يؤخذ بعين الاعتبار ما تطرحه وسائل الإعلام، المسموعة والمرئية والمقروءة، من قيم فى برامجها ورسائلها بحيث تتكامل مع الأهداف والقيم التى تحضنها المؤسسات الثقافية والتعليمية، النظامية وغير النظامية.

(١٥) وفى مجال مضمون المؤسسات التعليمية يقتضى الأمر التوازن بين مجالات المعرفة المختلفة إنسانية واجتماعية وعلمية وروحية، وإلى إدراك ما بينها من علاقات فى المنهج والمضمون. كذلك ينبغى توجيه اهتمام خاص بعلم المستقبل من الرياضيات والعلوم

الطبيعية والبيولوجية واللغات الأجنبية والمهارات التكنولوجية، بما يمكن للمواطن من الارتقاء بإنتاجه المادى والمعرفى وبقدراته التنافسية فى السوق العالمى الموحدة.

(١٦) ومع ما تفرضه العولمة من فرص التزود بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، إلا أنها أظهرت فى السنوات القليلة الماضية ما يمكن أن تحدثه من آثار سلبية بفعل توجهات الهيمنة من القطب الأحادى للنظام العالمى الجديد وما قد يفرضه من ضغوط على طمس معالم الهوية الثقافية التى يرى أنها قد تسعى إلى مقاومة توجهاته ومصالحه. وقد اتضح ذلك فيما تمارسه القوى المهيمنة من ضغوط مباشرة وغير مباشرة فى أنواع الإنتاج الثقافى، وفى مناهج التعليم، وبخاصة فى تعليم الدين واللغة العربية والتاريخ. وينبغى أن تواجه بحزم مثل تلك الضغوط التى تقدم باسم الحداثة والتقدم، والتى تسمى فى نهاية التحليل إلى تهديد قيم تراثنا الثقافى ومعانيه ودلالاته، ومعوقات تماسكنا الاجتماعى وإضعاف العروة الوثقى بين الأقطار العربية، مما يحول دون حوار الحضارات على أساس الندية والاحترام المتبادل.

(١٧) أضف إلى ذلك أن كلا من المجالين الثقافى والتعليمى يعتبر تنمية الخيال وحرية التعبير منطلقاً أساسياً لعمليات التفكير فى مؤسساته منذ مرحلة الطفولة المبكرة. هذا فضلاً عن الاهتمام بتنمية التفكير العلمى بمختلف مقارباته ومناهجه، وتنوع عملياته من نقد وتحليل وتركيب ومقارنة وتقويم وعلاقات منظومية، وصولاً لتنمية قدرات الابتكار والإبداع، والتذوق لقيم الإتقان والمثابرة والاتساق والجمال.

(١٨) وفى مجال الارتقاء بالتفكير وطاقاته تتجلى أهمية مهارات "التوقع" والتحسب، والتفاوض مع المستقبل، مما يمكن المتعلم والمتقف من مواجهة المواقف الجديدة فى عالم مجاهيله أكثر من معارفه، كما يمكن من تنمية مهارات "التشارك" والتعاون فى العمل الفريقى، كأساس للتقدم البحثى والمعرفى والإنجاز العلمى.

ويتضمن ذلك المجال فى تنمية التفكير الاهتمام بمهارات "التواصل" بكل أشكالها الشفهية والمعرفية والعديدية والافتراضية والجغرافية والفنية والإبداعية، كما يتضمن مهارات "التعامل مع المعلومات" البسيطة منها والذكية، وإدارتها وتقبل ثقافة الآخرين والتعامل الإيجابى معهم.

(١٩) وتستكمل عمليات التطوير الاستراتيجي إيلاء أهمية خاصة لممارسة عمليات التقويم والمراجعة لسياسات وبرامج الأنشطة الثقافية والتعليمية واعتماد معايير عالمية إلى جانب المعايير الوطنية والقومية، تكون أساسا للحكم على مدى فعالية أداءات هذه السياسات وعلمية تنفيذها، ومن الضروري أن تنشأ مؤسسات فنية وعلمية متخصصة لها سلطة القيم تمثل هذه المراجعات، ومتابعة الأنشطة وتقويمها.

(٢٠) ومن مستلزمات التخطيط والتطوير الاستراتيجي الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة والمحرومة مما يقتضى توفير الشروط اللازمة لتنمية قدرات هذه الفئات بما يتناسب مع ظروفه وإعاقتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وينطبق ذلك على كل من مجال الثقافة والتعليم فيما يتعلق بالرعاية التي تتيح لهم لهذه الفئات الاندماج والإنتاج فى الحياة العادية لمجتمعاتهم.

ويدخل فى فئات ذوى الاحتياجات الخاصة الأطفال والشباب من ذوى المواهب والاستعدادات وبلوغها المتنامى.. إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه. وإذا كانت رعاية المعوقين والمحرومين ضمن دائرة الحقوق الإنسانية لهذه الفئة فإن رعاية الموهوبين تقع كذلك فى هذه الدائرة، من حيث حقوقهم فى تنمية طاقات القيادات المتميزة والمبدعة التى تتطلبها التنمية البشرية التى تقود عملية التنمية المستدامة والقدرات التنافسية فى سوق العمل العالمية.

(٢١) تمثل المرأة فى التنمية العربية قوة هامة فى تنمية المجتمع وموارده المادية والبشرية فهى شريكة الرجل حياة ومصير، وهى عنصر هام فى تكوين الأسرة وفى الإنجاب وفى رعاية الأطفال. وهى فى مجتمعاتنا تمثل نصف مجموع السكان كما يمكن أن تمثل نصف مجموع القوى العاملة المنتجة. ولديها من الخبرات والقدرات التى يمكن أن تسهم بها فى صنع القرار واتخاذها فى مختلف مجالات التنمية، فضلا عما يمكن أن تسهم به فى التعبير عن الاحتياجات الخاصة للقطاع النسائي ومتطلباته فى العيش الكريم، ومن ثم ينبغى أن تسعى المؤسسات الثقافية والتعليمية إلى إعدادها وتدريبها وإتاحة الفرصة الكاملة للمشاركة فكرا وخبرة وممارسة فى تنظيم شؤون الإدارة على مختلف المستويات. إن المرأة شريكة فى فضاء التعليم للجميع، والثقافة للجميع، والتعليم والثقافة مدى الحياة للجميع.

- (٢٢) إن مسيرة التنمية العربية تتطلب قوانين وقواعد وإجراءات إدارية ومؤسسية مرنة ومتطورة مع مختلف قضايا التنمية الاجتماعية، كما تتطلب قضايا التنمية مشاركة مختلف العاملين في تلك المؤسسات بجهودهم الإيجابية الواعية بأهداف مختلف المؤسسات الثقافية والتعليمية. ومع أهمية قواعد التنظيم الإداري في إدارة تلك المؤسسات فإن المطلوب تكوين قيادات إدارية ذات مبادرات تنشأ التجديد والفعالية في عمل تلك المؤسسات إذ لا تتحقق أهداف المؤسسات من مجرد الالتزام الجامد باللوائح، وإنما تتطلب من القيادات الإدارية أن تخلق جواً يتيح لكل فرد أن يقدم أفضل ما عنده، في سعي تعاوني مشترك، ومبادرات إبداعية في إدارة تلك المؤسسات.
- (٢٣) تتيح التكنولوجيات الحديثة أدوات ووسائل تسهم في إحكام التنظيم المؤسسي وفي كفاءة وفعالية أدائه، ومن ثم كان توظيفها وسيلة هامة في تيسير عمليات التنمية وتوجيهاتها. كما تتطلب الإدارة الرشيدة التدريب والتنمية المهنية والإدارية وإعادة التدريب، لمختلف فئات العاملين في ضوء الشروط الأساسية لتحقيق أهدافها.
- (٢٤) وفي ضوء متغيرات ثورة المعرفة يصبح المعلم الطاقة المحركة لعمليات التعليم والتعلم، ويتغير دوره من مجرد الملقن إلى دور المرشد والموجه والمعد لبيئات التعليم والتعلم الذاتي والمشجع لاستئثار الحوار والتساؤل والتفاعل مع المتعلمين، وإفساح المجال لتنمية قدراتهم وطاقاتهم المتنوعة.
- (٢٥) وقد أثبتت نتائج علم النفس الحديث ضرورة تنوع وتفريد مواقف التعليم/التعلم وعملياتها، إذ لم يعد مفهوم الذكاء قاصراً على الذكاء العقلي المجرد. وإنما اتسع ليتضمن أنواع الذكاء الاجتماعي واللفظي والحركي والعملية والفني، مما يستوجب أن تقوم العملية التعليمية بتنمية مختلف هذه الذكاءات والمواهب. وفي ضوء ذلك كله ينبغي إعادة النظر في برامج إعداد المعلم وتدريبه مهنيًا ليتمكن من القيام بالمهام الجديدة والمتجددة في تنمية قدرات الطلاب المتنوعة مما يخصب مساعي التنمية البشرية، في مسيرة التنمية الشاملة المستدامة.
- (٢٦) ومع تزايد المهام والمسئوليات التي ينتظر أن يقوم بها المعلم في سياق المتغيرات المختلفة أصبح من الضروري أن يعاد النظر في إنصافه وفي التقدير المستحق لرسالته،

وذلك من خلال مراجعة نظام المرتبات والحوافز ومختلف أنواع التشجيع لجهوده، كذلك يقتضى التأكيد على إنصاف المعلم وتقدير مكانته الاجتماعية وتبجيلها فى سياق مختلف المهن الأخرى، وهو منظور ضرورى ولازم لتكريم دوره فى التنمية البشرية. بيد أن يتجاهل تلك الشروط سوف يعوق المسيرة المنشودة لتطوير المنظومة التعليمية فى تكوين الإنسان العربى الجديد.

(٢٧) ومما يثرى عمليات التطوير والتجديد فى مؤسسات التعليم والثقافة فتح المجال للتجارب والمحاولات الإبداعية المتنوعة والإفادة من التجارب الرائدة التى تتوافر فى مختلف الأقطار العربية ومن بينها تجربة "مشروع اليونسكو" "كتاب فى جريدة" ومشروع القراءة للجميع" فى تنقيف الأسرة، وغيرها من المشروعات المماثلة التى تساهم فى تزويد القارئ العربى بمراد تعليمية وتنقيفية بتكلفة مالية ميسرة. هذا فضلا عن أهمية الإفادة من التجارب العالمية الرائدة فى إثراء مجالات الثقافة وتعليم الكبار. ولعله من المفيد توظيف ذلك الإنتاج الإبداعى فى قاعات الدرس وفى البرامج الثقافية مما يودى إلى تعميم الفائدة على أوسع نطاق.

(٢٨) وفى هذا الصدد ينبغى تشجيع المبادرات وتيسيط اللغة العربية والاهتمام بتوظيفها لتكون أداة فعالة للتعليم والتعلم والتنقيف فى مختلف مجالات المعرفة، وبخاصة فى التخصصات العلمية والتكنولوجية والاتصالية، ويستدعى هذا تشجيع "التعريب" لى تصبح اللغة العربية لغة لاكتساب مضامين الثورة المعرفية والبحث والتطوير فى نطاقها.

(٢٩) أن مسئولية تطوير التعليم والثقافة من أجل تنمية عربية علمية إنسانية متطورة تستهدف توسيع خيارات المواطن العربى وتنمية طاقاته ومواهبه هى فى المقام الأول والأخير، مسؤولة جماعية لمختلف أقطار الأمة العربية.

ومن ثم كان من الضرورة أن تتواصل وتتنامى جهود العمل العربى المشترك فى تلك المجالات الإنمائية وأن يوفر لها من الطاقات والموارد البشرية المتخصصة فى ميادين العمل التنفيذى وفى مراكز الدراسات والبحوث. هذا فضلا عن أن العمل العربى المشترك فى حاجة إلى استدامة دعم القيادات السياسية لمختلف الجهود الوطنية والقومية، وتعزيز تلك الجهود بالتعاون مع المنظمات العربية الإقليمية ويستلزم كذلك تعظيم مبادرات ومشاركات وجهود منظمات

المجتمع المدني والهيئات التطوعية ودعمها وتمكينها من القيام بإسهام جاد في مسيرة التنمية العربية.

(٣٠) وفي سياق التعاون العربي يتضمن الأمر بالضرورة توثيق التعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بتوفير الخبرة والدعم والعون لاحتياجات التعليم والثقافة والتنمية في إطار احتياجات التقدم التتموى العربى.

### وختاماً

يوصى المجتمعون في هذه الندوة بالسعى إلى تشكيل لجنة من خبراء الأقطار العربية وممثلى المنظمات العربية الإقليمية، وبأن تسند إلى الجهات الثلاثة المنظمة لهذه الندوة مهمة متابعة تكوين تلك اللجنة، ووضع إطار لما تستلزمه المتابعة من إجراءات واتصالات وتنظيمات وعمل مستقبلى تعزيزاً لأهداف (إعلان الشارقة) فى تطوير إنسان جديد لتنمية عربية متجددة ومستدامة.

والله ولي التوفيق